١٩٨٧/١١/٧، ص ١١). ورأى المراقبون انه «لم يعد في إمكان أي بلد عربي، مهما كانت أهميته الاستراتيجية، أن يمنح نفسه ' امتياز ' تعطيل القمة تفادياً لحرج تعطيل التضامن العربي. فالخطر الداهم قلّص المسافات الفاصلة بين الأطراف... وفرض عليهم ضرورة البحث عن قاعدة مشتركة للعمل» (بدرخان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨). وأصبحت «الخيارات العربية قليلة جداً يمكن حصرها في عبارة واحدة هي: ضرورة الاجماع العربي على المصلحة العربية» (محمد بن طاهر، **كل العرب**، العدد ٢٧١، ٤/١١/١٩٨٧، ص ٣٤). وقال وزير خارجية مصر الأسبق، محمد ابراهيم كامل: «ان كل زعيم، وهو يتخطى عتبة المؤتمر، يدرك، في قرارة نفسه، وبحق، أن مستقبل الأمة العربية في مفترق الطرق، وأنها قد تكون الفرصة الأخيرة لايقاف حركة التردي والامتهان التي حاقت بنا، فرادى ومجتمعين، وأن الأمر بات أكبر من التشبث بالمصالح الضيقة، وبالخلافات الصغيرة، والحزازات الشخصية، والاستلطاف أو عدم الاستلطاف ...[فـ] الأمر يتعلق بمصير أمة... ومنطقة بأسرها... وسينعكس مصيرها الواحد... على كل عضو من اعضائها» (محمد ابراهيم كامل، **الشرق الأوسط**، ٧/١٠/١٩٨٧، ص ٩). ووجه المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب نداء إلى مؤتمر القمة العربي طالب فيه « بضرورة إيجاد الحد الأدنى من التضامن العربي لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية» (**الأهرام**، ١٠/١١/١٩٨٧). ودعا رئيس اتحاد المحامين العرب، أحمد الخواجه، المؤتمر «إلى أن ينتهز فرصة انعقاده لاتخاذ قرارات تعيد التضامن العربي وتحقق آمال الشعوب العربية» (**المصدر نفسه**). وقد عقدت، قبل القمة العربية، ندوة فكرية، شارك فيها حوالى مئة باحث، تحت اشراف الجامعة العربية؛ وكتب أحد المشاركين فيها، موجهاً كلامه إلى قمة عمان: « قبل قمتكم السياسية في عمان، عقدت قمة فكرية في تونس... افتتحها الأمين العام لجامعة الدول العربية... ناقشوا فيها وثيقة بعنوان ' استشراف مستقبل الوطن العربي' ... تضمنت الوثيقة المهمة التي ناقشتها القمة الفكرية... ثلاث سيناريوهات محتملة للمستقبل العربي في غضون العقود القليلة المقبلة... [و] ان أكثر هذه السيناريوهات هولاً وبشاعة لمستقبل الأمة هو ما أسمته الوثيقة بسيناريو ' التجزئة والتفتيت' ... [فـ] هل لنا أن نتوقع منكم أن تدخلوا في الموضوع بصراحة أخوية، وتتخذوا القرارات المناسبة من أجل مصير أوطانكم وشعوبكم وأنظمتكم... بنفس الوضوح والصراحة التي حسمت بها مسائل مشابهة في قمة الخرطوم في أعقاب الهزيمة العام ١٩٦٧» (سعد الدين ابراهيم، **القبس**، ١٩٨٧/١١/٣).

وتلخّص العمل العربي، خلال القمة، في محاولة تحقيق مصالحات بين الأطراف المتنابذة، وهي: سوريا ـ العراق؛ سوريا ـ م.ت.ف.؛ الاردن ـ م.ت.ف.؛ سوريا ـ لبنان. لكن الجهد الأساسي تركز على مصالحة سوريا والعراق . فقد كاد العراق ينسحب من المؤتمر منذ اليوم الأول، الا أن الملك حسين « تمكن، بمساعدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان... من اقناع الرئيس صدام حسين بالبقاء... [والسبب] ان الرئيس صدام حسين غضب لأنه كان يرى أن الدول العربية قد لا تسانده بالكامل في الحرب المستمرة منذ سبع سنوات مع ايران» (**الشرق الأوسط**، ١٠/١١/١٩٨٧). وتمكن الملك حسين وبعض الزعماء العرب من جمع الرئيسين، السوري والعراقي، أكثر من مرة؛ كما التقى وزيرا خارجيتي البلدين، وأكد ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، «أهمية العلاقات بين العراق وسوريا لما فيه خير الأمة العربية»؛ واعتبرت مصادر أردنية «أن ما يحدث يشكل ' حده الادنى ' بداية حسنة لصفحة جديدة بين دمشق وبغداد»؛ بيد أن الناطق باسم الرئيس الاسد، جبران كورية، قال: «انه لم يطرأ تغيير على موقفي الرئيسين، السوري والعراقي، ... والمصالحة سابقة لأوانها». من جهة أخرى، لاحظت وكالة الصحافة الفرنسية «أن وسائل الاعلام العراقية تلوذ بالصمت بشأن المصالحة بين العراق وسوريا» (**القبس**، ١٩٨٧/١١/١١).

وبالنسبة إلى المصالحة الاردنية ـ الفلسطينية، نجحت مساعي الرئيس العراقي، وجمع الملك حسين ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي أعلن «أنه اتفق مع العاهل الاردني على استئناف الجهود للتنسيق فيما بينهما